

لجنة الإعلام والإتصالات ناقشت موضوع القيود على حرية التعبير واستعرضت تهديد بعض وسائل الإعلام الغربية لموظفيها اللبنانيين بسبب مواقفهم وآرائهم والتطورات الخطيرة في موضوع استخدام تطبيق التيك توك من قبل عصابات الجريمة سيما ضد الأطفال والقاصرين
الخميس 09 أيار 2024



عقدت لجنة الإعلام والإتصالات جلسة لها عند الساعة التاسعة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2024/5/9، برئاسة رئيس اللجنة النائب الدكتور إبراهيم الموسوي، وحضور مقررها النائب ياسين ياسين والنواب السادة: سيزار أبي خليل، قبلان قبلان، غياث يزبك، بوليت يعقوبيان، سعيد الأسمر، نقولا صحنواوي، رامي أبو حمدان، عدنان طرابلسي، وطه ناجي.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزير الإعلام السيد زياد المكارني.
- الإعلامية في روسيا اليوم جويل مارون.
- الإعلامية ندى عبد الصمد.
- المحامي مروان صقر.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال الآتي:

- مناقشة موضوع القيود على حرية التعبير
- استعراض تهديد بعض وسائل الإعلام الغربية لموظفيها اللبنانيين بسبب مواقفهم وآرائهم وصولاً إلى فصلهم من العمل وتحديد موقف اللجنة من ذلك.
- مناقشة التطورات الخطيرة في موضوع استخدام تطبيق التيك توك من قبل عصابات الجريمة سيما ضد

الأطفال والقاصرين.

إثر الجلسة قال النائب إبراهيم الموسوي :

"إستضافت اليوم لجنة الإعلام والاتصالات وزير الإعلام الأستاذ زياد مكارى وكان على جدول أعمالها مواضيع أساسية، الأول له علاقة بالقيود الإعلامية وموضوع حرية التعبير وموضوع الكتابة الإعلامية من قبل بعض إعلاميين وصحافيين لبنانيين جرى التعسف والإضطهاد بحقهم، تحت عنوان " حرية التعبير".

أضاف: "وكالات أجنبية ومؤسسات إعلامية أجنبية أتحدثنا منذ زمن بعيد بالكلام عن حرية التعبير وقدسيتها، وعندما يعبر أحد الإعلاميين الذين يعملون فيها وينتسبون إليها، حركت هذه المؤسسات تغريدات لهم عمرها سنوات وتم فصلهم وطردهم بطريقة تعسفية. نحن نتحدث عن حالة تطاول عدداً كبيراً من الإعلاميين والصحافيين. وبوجود معالي الوزير كنا نستعرض الموضوع."

وتابع: " عرض عدد من الإعلاميين شهادات حية لما جرى معهم في هذه المؤسسات والتي تريد رفع قضايا ضدهم، ومعالي الوزير بحكمته تعاطى مع الموضوع اولاً بأول، وهذا بشهادة الجميع، وأجرى إتصالاته. هناك بعض القضايا جرى إيقافها، وارىد ان اقول ان وزارة الإعلام قامت بما يجب ان تقوم به، فهناك أماكن ليس لمصلحة الإعلاميين على المستوى الوظيفي الخاص ان تذهب الأمور اكثر مما ذهبت اليه، وهنا لا يستطيع معاليه ان يقوم أكثر مما قام به في هذه القضية."

اضاف: "أقول للجميع، لكل إعلامي وصحافي يعمل بهذا العالم ويتعاطى مع مؤسسة أجنبية نطلب منه اذا تعرض لاي شيء ان يدلي بشهادته امام لجنة الإعلام والاتصالات، لأننا نريد جمع المعلومات في ملف كامل ونرى الطريقة للتعاطي معه من خلال لجنة قضائية وقانونية وذلك بالتعاون مع وزارة الإعلام لأنها مسؤوليتنا امام المواطنين والناس المسؤولين عنها."

وقال: "في الموضوع الثاني، معالي الوزير وضعنا بصورة التحقيقات في موضوع الشهيد عصام عبدالله، هناك اربع جهات دولية قانونية قامت بواجبها من خلال أربع مختبرات أكدت ان الشهيد عصام عبدالله قد قتل، تم اغتياله من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي عن سابق تصور وتصميم. وهذا يفتح المجال لمتابعة الموضوع بالسبل القانونية اللازمة."

اضاف: "الموضوع الثالث عن التيكنتوكر والذي له علاقة بالحرية الإعلامية. اؤكد على مسألة أساسية، وبتفويض كامل من لجنة الإعلام والاتصالات، نحن في هذه اللجنة ألينا على انفسنا، على اننا نريد ان نعمل شيئاً على المستوى الوطني العام، كلنا نأتي من خلفيات سياسية مختلفة ولدينا في بعض الأحيان خصومات سياسية، فكيف نريد ان نتعاطى مع البلد في الموضوع الإعلامي. الشيء الأساسي هو ان نتكامل مع بعضنا البعض، والغاية المثلى خدمة مجتمعنا."

وتابع: "اليوم، تطلق لجنة الإعلام والاتصالات صرخة وجع أساسية. على المستوى الوطني العام، هناك نوع من التفلت الأخلاقي على الشاشات غير مقبول أبداً. غير مقبول أبداً ان يخرج احد على الشاشة وهو في حالة عصبية، تفتح له الشاشات ويتفاخر بالذي يفعله، وكأنما يتعاطى مع الموضوع بطريقة طبيعية."

وقال: "اليوم الشاشات لدينا تعرض كل شيء، ومن يحضر الشاشة اليوم ليسوا جميعهم بعمر الرشد والنضوج. اطفالنا هم ضحايا، والأسرة اللبنانية والمجتمع اللبناني بطبيعته هو مجتمع متدين ولديه قيم

وأصالة، ولا اريد ان اتحدث عن الطفرات التي تحدث هنا وهناك، نحن مجتمع لديه قيم واصالة تأسس عليها
الوطنيون الحقيقيون من كل الطوائف الذين يحمون وطننا. لا احد يستطيع ان يزايد على اللبنانيين في
موضوع السامية، كلنا نرى ما يحصل في أوروبا واميركا في موضوع الإحتجاجات الطلابية، بفطرتهم
الطبيعية وقفوا الى جانب فلسطين."

واعلن ان "المطلوب من وسائل الإعلام ممارسة فعل الرقابة الذاتية، علينا ان نقوم ببروتوكول ميثاق إعلامي
لأن هناك تأمراً حقيقياً عليها، وهذا امر غير مقبول. ندعو الى المزيد من التشدد والحزم، لاننا لا نقبل ان
يكون اطفالنا عرضة لمهب الشاشات غير المسؤولة والتطبيقات غير المسؤولة."ش